العوامل التي أدت لتقسيم السودان

التاريخ السياسي لجنوب السودان من الملفات المهمة لفهم طبيعة السودان معنويا قبل أن تصبح حدوديا ، ومنذ أن غزا العرب السودان تعاملوا مع السودانيين أصحاب الأرض بشيء من عدم الاهتمام ، وإن كانت هذه الأمور لا تعمم فالكثيرون من أهل الجنوب كانوا ينظرون للعرب على أنهم غزاة ، ولكن نظرتهم تلك تتغير إذا كان الغازي غير عربي وغير مسلم ودائمًا ما لعبت حركات التمرد المسلح في الجنوب على وتر الطائفية ، والإسلام والمسلمون بريئون من تلك النعرات الكاذبة .

فأهل الجنوب الكثير منهم يدعى أن الإسلام فرض على أهل الشمال لضعفهم ، ولأنهم ليسوا أهلا للقتال والدفاع عن معتقداتهم المسيحية ، أما هم أي أهل الجنوب فهم جنود بواسل قاوموا الغزو العربي والإسلامي ورفضوا أن يسلموا لهم ، وفي هذه مغالطات كثيرة ، فمن قال: إن الإسلام انتشر بحد السيف والتاريخ فالماضي والحاضر يكذبه جملا وتفصيلًا.

فرقت الأمم المتحدة التعامل مع الجنوب والشمال في قضايا أهمها التعليم فبدأت تظهر الاختلافات الثقافية ، وهناك من ادعى أن الشماليين هم تجار رقيق وبعد جلاء القوات البريطانية المسيحية أراد الجنوبيون أن يكون لهم نظام خاص لهم داخل الدولة السودانية الموجدة ، وهو الأخذ بنظام الفيدرالية رفضت الحكومة الاقتراح معللة بأنه يؤدي إلى انفصال الجنوب كتطور طبيعي وظهر حزب سانو المطالب باستقلال الجنوب ، كما تم تشكيل حركة أنيانيا .

وبعد الشد والجذب تم بحث تسوية سلمية للصراع حيث عقد مؤتمر المائدة المستديرة .

والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي إلا أن أصدر جعفر نميري الرئيسي السوداني آنذاك عام ١٩٨٣ عدة قرارات أطاحت بالنظام وتم تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة ١٠٥ وبعض الجنود إلى الشمال واتهام قائدها كاربينو كوانين بالاختلاس ، وتم إرسال العقيد جون قرنق لإخضاع تلك الكتيبة فهربت إلى الأدغال لتصبح فيما بعد نواة للجيش ، كلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة إلا أنه أعلن انضمامه إليها مؤسسًا حركة الرب ، ولها جناح مسلح وأعلن قرنق أن هدف حركته هو تأسيس سودان جديد قائم على المساواة، وكذلك العدل الاقتصادي والاجتماعي داخل سودان موحد وقام برفع شعارات يسارية فحصل على دعم من كينيا وأثيوبيا وخاصة الرئيس الأثيوبي منغستو هيلا ميريام .

وبعد الإطاحة بنظام جعفر النميري عبر انتفاضة شعبية عام ١٩٨٥ كان هناك أمل في التوصل إلى اتفاق مع الحركة لكنه فشل بعد اجتماع مع رئيس الوزراء الجديد الصادق المهدي ،والذي نص على تجميد قرارات سبتمبر في أديس أبابا ابرام اتفاق جديد بين قرنق ومحمد عثمان الميرغني، وهذا الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ بعد انقلاب بقيادة عمر البشير عام ١٩٨٩ وحققت الحكومة عدة انتصارات ضد القوى الجنوبية مستعينة بتسليح ميليشيات تدعى قوات الدفاع الشعبي وحققت الكثير من الانتصارات العسكرية ، وفرضت هيمنتها وسيطرت بنفوذها على كل مجريات الأمور ، وحاولت الحكومة السودانية الاستفادة من أثيوبيا بعد سقوط منفستو عام ١٩٩١ فأجرت الاتصال منفردة مع لام أكول وتحت رعاية الرئيس النيجيري عام ١٩٩٢ .